منظمات العمل الخيري ودورها في الحد من الفقر المتعدد الأبعاد: السودان حالة دراسية (2010)

Charitable Organizations and Their Role in Reducing Multidimensional Poverty: Sudan Case Study (2010)

أ. وائل عبد الله إبراهيم سرحان

أ.د. سالي محمد فريد: رئيس قسم السياسة والاقتصاد: كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، مصر.

أ.د. عثمان احمد عثمان: وكيل المعهد العالي للدراسات الإسلامية، مصر.

Mr. Wael Abdullah Ibrahim Sarhan

Prof. Dr. Sally Mohamed Farid: Head of the Department of Politics and Economics: Faculty of Graduate African Studies, Cairo University, Egypt.

Prof. Dr. Othman Ahmed Othman: Vice Dean of the Higher Institute for Islamic Studies, Egypt

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i8.489

المستخلص:

تعد منظمات العمل الخيري بمثابة ركيزة قوية يقوم عليها البناء المجتمعي، وبجانب تلك المنظمات برزت منظمات غير حكومية تُقدم خدمات اجتماعية بدون مقابل تُمثل عجلة التنمية للشرائح الضعيفة على مستوى العالم، وفي ضوء الفقر المتعدد الأبعاد وأثره على المجتمعات فقد أضرت تلك المشكلة بالمجتمع السوداني على الخصوص ويُعد الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية، وأن تقليل الفقر أو الحد منه هدف تلتف حوله مجتمعات العالم النامي، من أجل رعاية الفقراء وذوي الدخل المحدود عن طريق أجهزة الرعاية الاجتماعية، وتنبع أهمية الدراسة في وضع إستراتيجيات وإيجاد حلول للتخفيف منه عن طريق دور العمل الخيري في السودان، وتهدف الدراسة إلى التعرف على الأدوار التي تقوم بها منظمات العمل الخيري للتخفيف من حدة الفقر المتعدد الأبعاد بالسودان. وقد افترض الدراسة أن العمل الخيري يساهم في تحقيق البُعد الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والصحي لرفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع المحلي السوداني، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من توصيات هو: ضرورة التركيز على العمل الخيري المؤسسي في إطار وجود رؤية إستراتيجية واضحة، والبحث عن مصادر جديدة للتمويل، وتوظيف معطيات الثورة التكنولوجية في تقديم الخدمات التطوعية بمنظمات العمل الخيري بالسودان لتعزيز متغيرات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: العمل الخيري، منظمات العمل الخيري، التنمية المستدامة، الفقر متعدد الأبعاد.

Abstract:

Charitable work organizations are considered as a strong pillar upon which community building is built, and in addition to these organizations, non-governmental organizations have emerged that provide social services free of charge, representing the wheel of development for the vulnerable segments of the world, and in light of the multidimensional poverty and its impact on societies, this problem has affected Sudanese society in particular. Poverty is one of the serious social phenomena with multiple dimensions that are closely linked to development, and that reducing or reducing poverty is a goal around which societies of the developing world unite, in order to take care of the poor and people with limited income through social welfare devices, and the importance of the study stems from developing strategies and finding solutions to mitigate it Through the role of

charitable work in Sudan, the study aims to identify the roles played by charitable organizations to alleviate multidimensional poverty in Sudan. The study assumed that charitable work contributes to achieving the social, economic, educational and health dimension in order to raise the standard of living for members of the Sudanese local community. And employing the data of the technological revolution in providing voluntary services in charitable organizations in Sudan to enhance the variables of the study.

Keywords: charitable work, charitable organizations, sustainable development, multidimensional poverty.

المقدمة:

يتشارك الجميع في المسؤولية تجاه المجتمع وخاصة فئاته الأقل دخلاً، ومن هنا تأتى قيمة العمل الخيري؛ وذلك لأن العطاء لا يرتبط بمقدار أو نصاب معين كفريضة الزكاة إنما وسع ديننا الحنيف مفهوم العمل الخيري إلى درجة أن ينفق كل ذو سعة من سعته، وهنا يشمل المعنى الحقيقي للعمل الخيري أفراد والمجتمعات، وللعمل الخيري معانٍ عدة[1]، وتمثل منظمات العمل الخيري الركيزة القوية التي يقوم عليها البناء المجتمعي، وقد برزت في فترة السبعينيات في شكل إغاثة ومساعدات عقب اتفاقية أديس أبابا 1972، للمؤازرة من نكبات الحروب والتخفيف من آثار الجفاف والتصحر[2]. وفيما يخص الفقر المتعدد الأبعاد؛ فإن مشكلة الفقر هي ظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال والأبعاد، ولقد تناول العديد من الكُتاب والدارسين للفقر وأبعاده المتعددة في محاولةً منهم إلى تعريف دقيق له، إضافة إلى محاولتهم للوصول إلى أسبابه وطرق علاجه[3].

(1) مدحت محمد أبو النصر: "إدارة منظمات المجتمع المدني دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكن والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة"، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، ط1، 2007)، ص79.

(2) أحمد إسماعيل: "المرأة الأفريقية والدور المنوط بها السودان نموذجاً", (الخرطوم: دار الكتب السودانية، ط1، 2011)، ص5.

(3) هويدا عدلي: "الفقر والسياسات العامة في مصر"، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2014).

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية الدراسة في الدور الذي تلعبه منظمات العمل الخيري لمواجهة الأزمات والحد من مشكلة الفقر متعدد الأبعاد في السودان، وينبثق من إشكالية تساؤل رئيس: "ما الدور الذي تلعبه منظمات العمل الخيري في السودان لمواجهة الأزمات والحد من مشكلة الفقر متُعدد الأبعاد؟". وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي تسعى الدراسة إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

1. ما مدى فاعلية وكفاءة دور منظمات العمل الخيري في التخفيف من حدة الفقر المتعدد الأبعاد في المجتمع المحلي في السودان؟
2. هل يساهم العمل الخيري في تحقيق البُعد الاقتصادي والاجتماعي للحد من الفقر في السودان؟
3. هل يساهم العمل الخيري في تحقيق البُعد التعليمي والصحي للحد من الفقر في السودان؟

فروض البحث:

1. تؤدي منظمات العمل الخيري في السودان دورها بكفاءة للتخفيف من حدة الفقر في السودان.
2. يساهم العمل الخيري في تحقيق البُعد الاجتماعي والاقتصادي للحد من الفقر في السودان.
3. يساهم العمل الخيري في تحقيق البُعد التعليمي والصحي للحد من الفقر في السودان.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أحد المناهج المستخدمة لجمع وتحليل البيانات التي يتم الحصول عليها عن طريق المقابلات أو الملاحظة أو الاستبيانات التي يعدها الباحث من أجل الحصول على بيانات من المبحوثين يمثلون مجتمع البحث، وذلك للاستفادة في توجيه النتائج في معالجة الظاهرة بولايات المجتمع المحلي بالسودان للفترة (2010-2020).

كما تعتمد الدراسة على المصادر الأولية: وتشمل إجراء المقابلات في المنظمات التطوعية المأخوذة كدراسة حالة إلى جانب المقابلة مع قيادات العمل الخيري التطوعي بجمعية الهلال الأحمر السودان، وهيئة الأعمال الخيرية العالمية، وصندوق إعانة المرضى؛ والمصادر الثانوية: تشمل جمع البيانات والمعلومات والإحصائيات عن طريق الإطلاع على المراجع والمجلات، لعمل المنظمات وبعض الدراسات والبحوث وأوراق العمل وقانون العمل الخيري التطوعي؛ واختيار عينة ومجتمع الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور منظمات العمل الخيري في تنمية المجتمعات المحلية، ومن ثم التعرف على الخدمات التي تقدمها تلك المنظمات للمجتمعات المحلية بالسودان، في ضوء معرفة سبل ووسائل عملها للتخفيف من حدة الفقر المتعدد الأبعاد.

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة فيما يوليه العمل الخيري من أهمية لدولة السودان بالارتكاز على أن الانتشار الواسع لتلك الظاهرة في المجتمع السوداني له تأثيره على اقتصاد الدولة بصفة عامة؛ والفئات المستضعفة بصفة خاصة. كما تنبع أهمية الدراسة في أن الحد من مشكلة الفقر المُتعدد الأبعاد أصبح من الموضوعات الهامة التي تسعى إليها الدول لوضع إستراتيجيات وإيجاد حلول للتخفيف منه عن طريق دور العمل الخيري في المجتمع؛ وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في تقديم دراسة أكاديمية تكون امتداداً للدراسات السابقة التي تناولت قضايا الفقر والتخفيف من حدته.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي في الفقر

المفاهيم الخاصة بالدراسة:

إن تركيز المفاهيم في الفكر الاقتصادي الإسلامي لهو من أدق المسائل التي تحتاج إلى نظر وتمحيص وتحقيق؛ وعليه كان لزاماً التحقق من مفهوم العمل الخيري وما يرتبط به من تعاريف أخرى كالتطوع في اللغة والاصطلاح، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يوجد تعريف محدد للعمل الخيري أو التطوعي، ويعتبر القيام بالعمل الخيري بمثابة الأساس الإنساني في خدمة الأفراد والمجتمع، سواء التبرع بالمال أو بالجهد أو بالوقت، ومن هذا يصبح العمل التطوعي جزءاً من العمل الخيري[1].

أولاً: تعريف العمل الخيري:

يُعتبر العمل الخيري من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بالمجتمعات، وتزداد أهمية العمل الاجتماعي، فالحكومات لم تعد قادرة على سد احتياجات الأفراد والمجتمع، ومن ثم يمكن تعريف العمل الخيري بأنه مساهمة الأفراد والهيئات غير الرسمية في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية سواءً بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو بغير ذلك من الأشكال[2].

(1) صابر محمد خلف: "المنظمات التطوعية ودورها في المجتمع المدني"، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2012)، ص93.

(2) مروة بغدادي: "دور الدوافع والاتجاهات في نجاح العاملين بالعمل التطوعي"، مجلة كلية الآداب، (جامعة بني سويف، العدد (27)، 2013)، ص157.

كما يعرف العمل الخيري بأنه أي عمل أو نشاط يقوم به الإنسان لخدمة الأفراد ولخدمة المجتمع، سواء التبرع بالمال أو بالمواد، أو بالجهد أو بالوقت، سواء كان مطالباً بها أو غير مطالبٍ، والعمل التطوعي يعني قيام الفرد بالتبرع بجهده أو وقته أو كليهما، للقيام بعمل ليس مطلوباً منه أو مسئولاً عنه[1]، وفي هذا التعريف يصبح العمل التطوعي جزءاً من العمل الخيري[2].

ثانيًا: تعريف الفقر متعدد الأبعاد:

يعرف الفقر بأنه: "الافتقار إلى الوسائل اللازمة للحصول على الاحتياجات المادية. الفقر قضية إنسانية عامة وبلاء بشري متجدد عبر العصور وهو نتاج طبيعي للتفاوت في الرزق"؛ ومصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾[النحل: 71].

كما عرف توسند "Towsend" الفقر بأنه: "الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان التي يمكن أن يطلق عليها أنها فقيرة عندما تعاني من نقص الموارد للحصول على أنواع من التغذية والمشاركة في الأنشطة والحصول على الظروف الملائمة في الحياة والاحتياجات الأساسية"[3].
وعرف البنك الدولي الفقر بأنه: "عدم القدرة على الحصول على مستوى معيشي أدنى"[4].

ثالثا: الفقر في السودان:

يعاني السودان من الفقر المتُعدد الأبعاد، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لا يختلف الفقر في السودان عما هو عليه في الدول النامية، حيث إن السودان يعاني ضعف التنمية الاقتصادية، وسوء استغلال الموارد استغلالاً علمياً ورشيداً، كما أنه يعاني من عدم الاستقرار ومن الحروب التي أدت إلى تدهور البنيات الاقتصادية، وضعف الخدمات الصحية والتعليمية.

ومؤسساتها المختلفة والمنظمات التطوعية. إلا أن ظاهرة الفقر ظلت تطل برأسها في الريف والحضر وبين قطاعات المجتمع المختلفة وبنسب متفاوتة، وإن اختلفت وتباينت الأسباب، ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة فإن السودان من الدول المُثقلة بالديون. إذ تقدر ديون السودان الخارجية

(1) عرفه محمد: "العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي"، مجلة التعاون، (القاهرة: العدد (53)، يونيو 2001)، ص113.

(2) دعاء عادل القاسمي: "المؤسسات الخيرية حكمها وضوابط القائمين عليها وحدود صلاحياتهم"، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: الجامعة الإسلامية، 2012)، ص5.

(3) إسماعيل قيرة وآخرون: "العولمة والاقتصاد غير الرسمي"، (الجزائر: دار الهدي للطباعة، ط1، 2012)، ص123.

(4) أنظر: "التقدير الاستراتيجي السوداني"، (الخرطوم، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2020)، ص411.

بما يعادل (36%) من الناتج القومي المحلي الإجمالي، وفقاً لنتائج المسح القومي لميزانية الأسرة والفقر للعام 2017[1].

أ. أسباب الفقر في السودان:

1. العوامل الطبيعية: تتمثل العوامل الطبيعية في موجات الجفاف والتصحر التي ضربت السودان في عقد الثمانينيات وبصفة خاصة حزام السافنا، وبالتحديد أثرت في ولاية دارفور وكردفان، مما أدي إلى نزوح السكان في معسكرات وأحزمة حول المدن، والذي بدوره أدى إلى زيادة معدل الفقر[2].

2. الحروب والنزاعات القبلية: أدت الحروب الممتدة في جنوب السودان وشرقه وغربه إلى تدمير مشاريع التنمية القائمة وحسن إدارة استغلال الموارد في تلك المناطق وإجبار السكان على النزوح وهجرة قراهم ومواردهم.

3. ضعف السياسات الاقتصادية: تضافرت عوامل كثيرة من ضعف السياسات الاقتصادية منها عوامل داخلية وأخرى خارجية، منها تفاقم الديون الخارجية نسبة الاستدانة من المنظمات المالية الدولية وعدم حسن استغلال تلك الموارد وتوجيهها الوجهة الصحيحة، وزيادة على ضعف الإنتاج الاقتصادي[3].

4. برامج التكيف الهيكلي: دعم الاصلاحات التي طبقت خلال السنوات الأخيرة من خلال برامج التكيف الهيكلي إلا إنها لم تساعد كثيرًا في الحد من الفقر كما هو متوقع في مثل هذه الحالات استدعت الخفض النسبي للنفقات العامة وبالأسعار الحقيقية على معظم الخدمات الأساسية الأمر الذي أثر على معظم شرائح المجتمع وبخاصة الضعيفة والفقيرة[4].

ب. آثار ظاهرة الفقر في السودان:

للفقر آثار خطيرة على المجتمع السوداني. إذ يؤدي إلى تردي الأحوال والتي أهمها:

1. تردي الأحوال الصحية للفرد والمجتمع وانتشار الأمراض ومنها نقص المناعة.

(1) أنظر: نسبة الفقر في السودان، موقع النيلين، 2017: https://www.alnilin.com/129044620html

(2) كمال الدين محمد عثمان: "الفقر الحضري"، رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم: جامعة النيلين، 2002)، ص28.

(3) مختار عثمان الصديق: "الفقر: نظرة تأصيلية لحال السودان وجهد الدولة في المعالجة"، رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم: جامعة النيلين، 2011)، ص39.

(4) السر الشريف عبد الله: "ورشة عمل المرأة والفقر من منظور النوع، السياسات الاقتصادية للدولة في إطار محاربة الفقر"، (الخرطوم، 1998)، ص12.

2. الضعف والخمول مما يؤثر على الكفاءة الإنتاجية، وانتشار البطالة.
3. سوء توفير المرافق الصحية، والتعليمية، والخدمية، والمياه، وإدارتها.
4. نشوء التميز العنصري والعرقي والأسمي والديني والجنسي والاجتماعي.
5. عجز الفرد على تلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء والمأوى واللوازم الضرورية.
6. زيادة نسبة الحروب والصدمات والصراعات والإرهاب وتغذية ظواهر العنف[1].

رابعاً: الملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني:

يحتل السودان الجزء الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية بين خطي العرض (4^{o}، 22^{o}) شمال خط الاستواء وخطي الطول (22^{o}، 38^{o})، وبعد انفصال الجنوب فقد السودان جزء كبير من موارده الطبيعية، حيث فقدت أكثر من ربع مساحته أي نسبة (27%) من جملة أراضيه فأصبح في المرتبة الثالثة أفريقيا بعد الجزائر والمملكة العربية السعودية، وفقد (25%) من الأراضي الصالحة للزراعة، والمساحة الحالية للسودان هي (1.861.000) كم^2[2].

أ. التركيبة السكانية للمجتمع السوداني: ترتبط التركيبة السكانية بالقوة العاملة المتوفرة ارتباطاً وثيقاً وذو جوانب عديده ومهمة، فتحديد حجم القوة العاملة في زمن معلوم بعدد السكان وتوزيعهم حسب الأعمار، وعليه فإن القوة العاملة تتأثر بتوزيع السكان الجغرافي والعمري والجنسي، وتعتبر القوة العاملة اليوم من أهم عوامل الإنتاج فإن معرفة خصائص القوة العاملة مروراً بمعدلات نموها وتوزيعها حسب الجنس والنوع[3].

ب. سمات الاقتصاد السوداني: للاقتصاد السوداني نفس سمات اقتصاديات الدول النامية التي تتميز بانخفاض دخل الفرد والاعتماد على القطاع الزراعي، وطريقة الإنتاج فيه تقليدية، وزيادة معدلات السكان وانخفاض إنتاجية العامل وغيرها، وبالرغم من وفرة الموارد الطبيعية والبشرية للنهوض بالاقتصاد السوداني. إلا أنه لم يستطع النهوض والتقدم والازدهار لوجود صعوبات إدارية وفنية ومالية وسياسية، وقد كان أداء الاقتصاد السوداني في الفترة من (2007-2017) أداءً متوسطاً، ومن ثم تأثر نتيجة بالأزمة المالية العالمية، ووصف صندوق النقد الدولي الاقتصاد

(1) إخلاص عبد الله وآخرون: "استراتيجية مكافحة الفقر عبر تنمية المجتمع النموذج تجربة مراكز المرأة والمجتمع بجامعة النيلين، ومجلس تنمية المجتمع بأكاديمية السودان للعلوم"، مجلة جامعة النيلين، (الخرطوم: المجلد (4) العدد (46)، 2014)، ص4.

(2) حسن الياس محمد: "انفصال جنوب السودان وأثره على موارد السودان الطبيعية"، مجلة دراسات حوض النيل، (جامعة النيلين: العدد (17)، يوليو 2015)، ص90.

(3) عثمان إبراهيم السيد: "الاقتصاد السوداني"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط2، 1998)، ص35.

السوداني بأنه من أسرع الاقتصاديات تعافياً من الأزمة المالية العالمية تقديراً على الأداء في الربع الأول من العام 2011 بمعدل نمو (5.5%) مقارنة بدول العالم (6.2%)[1].

ج. **البناء الاقتصادي السوداني:** يعكس البناء الاقتصادي السوداني البناء الاقتصادي للدول النامية، حيث تعتمد على القطاعات التقليدية وتتسم بالآتي:

1. انخفاض مستويات الدخول.
2. الاعتماد الشديد على النشاط الزراعي التقليدي.
3. التبعية إلى الخارج والاعتماد على العالم الخارجي.
4. انخفاض معدلات الادخار والاستثمار. وتدني الإنتاج والإنتاجية[2].

خامساً: تجربة السودان في محاربة الفقر:

لقد أولت ثورة الإنقاذ الوطني المكمل الاقتصادي أهمية خاصة وثبيت إستراتيجية ثنائية لوقف التدهور الاقتصادي لتخفيف حدة الفقر. ففي المرحلة الأولى ثبتت الدولة البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي لتخفيف الأهداف الآتية: (تحريك جمود الاقتصاد السوداني، زيادة الإنتاج والإنتاجية، تشجيع القطاع الخاص للمساهمة الفاعلة، حماية الفئات الضعيفة اقتصاديًا من الآثار السلبية المصاحبة لإعادة هيكلة الاقتصاد السوداني. أما المرحلة الثانية: فتبنت الدولة الإستراتيجية القومية الشاملة (1992-2000) لتخفيف الأهداف التالية: (سلامة الاقتصاد السوداني، التوزيع العادل للدخل والثروة، تحرير الاقتصاد السوداني[3]. وفي عام 2012 تبنى السودان استراتيجية مرحلية لخفض الفقر اعتمدت من قِبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ليتم تنفيذها في الفترة من (2012-2014) يتم العمل على تحديث البيانات (2010-2011)، (2015-2020) ومن ثم النسب بالفقرة كاملةً، وتسعى هذه الاستراتيجية لخفض نسبة الفقر من خلال نمو اقتصادي سريع ومستدام، وتدور هذه الاستراتيجية حول أربع ركائز واسعة النطاق وهي:

1. تشجيع النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، والتركيز على الزراعة والبنية التحتية.
2. تنمية الموارد البشرية، والتركيز على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.
3. إعادة دمج المشردين داخلياً وغيرهم من السكان المشردين.

(1) الطيب أحمد الأمين: "تحليل قياس لأثر متغيرات الاقتصاد الكلي على التجارة الخارجية في السودان"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الخرطوم، جامعة النيلين، 2016)، ص101.

(2) محمد عبد العزيز عجيمية: "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ط2، 2011)، ص15.

(3) محمد عبد العزيز عجيمية: "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ط2، 2011)، ص18.

4. تعزيز نظم الحكم الرشيد والقدرات المؤسسية للقطاع العام[1].

المبحث الثاني: دراسة ميدانية على دور العمل الخيري في محاربة الفقر في السودان

العمل الخيري متنوع فهو شامل والكثير من الباحثين يقصره على تقديم الإعانات للمحتاجين فقط بيد أن العمل الخيري أشمل من ذلك فهو خدمة عامة تقدم لكافة قطاعات المجتمع بل ويشمل حتى الحكومات كونه أصبح أداة لمساعدة الحكومات في اتخاذ القرار وخاصة في وقت الأزمات والكوارث؛ لما يملكه من قاعدة بيانات وحلول لهذه الأزمات، فلكل هذه المؤسسات أهدافها وبرامجها الخاصة لتلبية احتياجات المستفيدين المتضمنة البُعد الاقتصادي والاجتماعي، والتعليمي والصحي[2].

أولاً: عرض نماذج القياس:

جاءت الدراسة الأولى؛ والموسومة "دور الجمعيات الأهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة، دراسة حالة: جمعية الصلاح الإسلامية"، وقد تناولت في منهجية الدراسة كل من: منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وأدواتها المستخدمة ومتغيراتها، وصولاً لأهم نتائج وتوصيات هذه الدراسة. أما الدراسة الثانية؛ موسومة: "دور مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مواجهة الفقر في مدينة عمان"، وقد تناولت منهجية الدراسة كل من: منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وأدواتها المستخدمة ومتغيراتها، وصولاً لأهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة. أما الدراسة الثالثة؛ والموسومة: "معوقات العمل التطوعي في السودان، دراسة تطبيقية على بعض المنظمات الوطنية العاملة بولاية الخرطوم"، وقد تناولت منهجية الدراسة كل من: خلفية عن منطقة الدراسة، ومنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وأدواتها المستخدمة ومتغيراتها، وأهم النتائج والتوصيات.

أ. نموذج قياس الدراسة السابقة الأولى:

هدفت هذه الدراسة والموسومة "دور الجمعيات الأهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة، دراسة حالة: جمعية الصلاح الإسلامية"، إلى بيان دور جمعية الصلاح الإسلامية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة من خلال ما تقدمه من خدمات اقتصادية وتعليمية وصحية للفئات الفقيرة، وذلك خلال الفترة (2004-2012). وقد اتبعت في منهجية

(1) السودان وثيقة الاستراتيجية المرحلية لخفض الفقر تقرير مرحلي، تقييم مشترك بين مجموعة البنك الدولي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني السودانية 2016، ص34.

(2) د. فيصل محمد عبد الباري: "التنمية المستدامة في السودان، الواقع والتحديات"، مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، (الخرطوم: المجلد (2) العدد (5)، 2021)، ص28.

الدراسة عدة خطوات، تناولتها الدراسة في منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وأدواتها المستخدمة ومتغيراتها، وصولاً لأهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة[1].

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج الكمي للبحث، والمنهج الوصفي هو المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات الاقتصادية، وكذلك المنهج الكمي من خلال عمل نموذج قياسي يوضح المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والعلاقة بينهما.

واعتمدت مجتمع الدراسة المستفيدين من خدمات جمعية الصلاح الإسلامية بقطاع غزة، وهم يشكلون شريحة كبيرة من المجتمع الفلسطيني، في جاءت عينة الدراسة لبعض الحالات المستفيدة من جمعية الصلاح الإسلامية بقطاع غزة بحسب المناطق الجغرافية بنسبة (4%) بطريقة عشوائية.

وفيما يخص الأساليب الإحصائية المستخدمة؛ جاء معامل ألفا كرونباخ Coefficient Alpha s'Cronbach:استخدم الباحثون طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، إن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.874،0.964)، كذلك لجميع فقرات الاستبانة (0.932). ويبين الجدول أيضاً أن قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.9820.935) كذلك لجميع فقرات الاستبانة (0.965) وهذا يعنى أن معامل الصدق الذاتي مرتفع، وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائيةقابلة للتوزيع، ويكون الباحثون قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلهم على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

أما متغيرات الدراسة، فكانت على (الفقر هو المتغير التابع في هذه الدراسة، والمتغيرات المستقلة وهي أنشطة الجمعية، ومساهمة الجمعية في الإنفاق على التعليم، مساهمة الجمعية في الإنفاق على النشاط الصحي، أعداد المستفيدين من الصحة وقياسه بشكل ربعي، أعداد المستفيدين من التعليم وقياسه بشكل ربعي مع معدلات الفقر)، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

1. تؤثر الخدمات التي تقدمها جمعية الصلاح الإسلامية على مستوى التعليم للمستفيدين، وأن نسبة الرضا بلغ متوسط (65.60%)، وهذا مؤشر إيجابي من وجهة نظر المستفيدين.
2. تؤثر الخدمات التي تقدمها جمعية الصلاح الإسلامية على الوضع الاقتصادي للمستفيدين بنسبة بلغت (69.02%).

(1) محمد إبراهيم مقداد: "دور الجمعيات الأهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة، دراسة حالة: جمعية الصلاح الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة (غزة: الجامعة الإسلامية، 2013)، ص22.

3. تؤثر الخدمات التي تقدمها جمعية الصلاح الإسلامية على الوضع الصحي للمستفيدين بنسبة بلغت (66.75%).
4. أن جمعية الصلاح الإسلامية من خلال إنفاقها على متوسط الكفالات الشهرية تخفض من معدلات الفقر في قطاع غزة
5. أن جمعية الصلاح الإسلامية من خلال أعداد المستفيدين من المجال الصحي تساهم في تخفيف معدلات الفقر في قطاع غزة.
6. أن من خلال متغيرات الإنفاق على التعليم ومتوسط الكفالة الشهرية وأعداد المستفيدين من الصحة لدى جمعية الصلاح الإسلامية يوجد دلالة إحصائية مع معدلات الفقر في قطاع غزة وتساهم الجمعية بتخفيض معدلات الفقر من خلال هذه العلاقة.
7. أن لجمعية الصلاح الإسلامية دوراً وأثراً واضحاً في المجال التعليمي والصحي والاقتصادي بنسبة (66.83%) الاختصاص.

كما توصلت الدراسة إلى عدة توصيات يأتي أهمها فيما يلي:

1. تحسين وزيادة تطوير أدائها في مجال الإنفاق على الصحة والتعليم والكفالات الشهرية وبزيادة أعداد الكفالات للأسر الفقيرة والمعاقين لكي تساهم في التخفيف من معدلات الفقر.
2. زيادة التنسيق والتشبيك مع الجمعيات الخيرية وتفعيل العمل الجماعي مع المؤسسات الأهلية؛ لتوحيد الجهود وتحسين أداء الخدمات المشتركة.
3. عقد ورش عمل للارتقاء بالعمل الخيري في قطاع غزة، وتعزيز سبل التعاون
4. توحيد جهود الجمعيات الأهلية الخيرية في المجال التعليمي وتحسين أدائها لتوفير خدمات تعليمية مشتركة وتفعيل التعاون في المجال التعليمي الذي يساهم في تخفيف معدلات الفقر.
5. تطوير وتفعيل عمل تجمع المؤسسات الخيرية ووضع خطة واضحة لتطوير العمل الخيري في قطاع غزة وتوسيع مشروع كفالات الأسر الفقيرة للتخفيف عنهم[1].

ب. نموذج قياس الدراسة السابقة الثانية:

هدفت هذه الدراسة؛ والموسومة: "دور مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مواجهة الفقر في مدينة عمان"، إلى التعرف إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الفقر، وذلك من خلال التعرف على آليات عملها والإستراتيجيات التي تتبعها، والبرامج التي تقدمها، وكذلك التعرف إلى المعوقات التي تحد من أدائها. وقد اتبعت في منهجية الدراسة عدة خطوات، تناولتها الدراسة في

(1) محمد إبراهيم مقداد، مرجع سابق، ص34.

منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وأدواتها المستخدمة، وصولاً لأهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة[1].

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، الذي يفيد في رصد مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، وتحديد الحقائق المتعلقة بالواقع الحالي للمشكلة ووصفها بما يساهم في تطويره، ومن ثم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها، واستعانت الدراسة بمنهج المسح الاجتماعي كنوع من أنواع البحوث الوصفية التي يمكننا من دراسة كافة أفراد مجتمع الدراسة.

وجاء مجتمع الدراسة عن طريق استخدام الدراسة المسح الشامل لجميع أفراد الدراسة حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في برنامج تمكين جيوب الفقر في المؤسسات الأربعة التي تم اختيارها، وتضمنت المؤسسات الأربعة الآتية: (مؤسسة نهر الأردن، الصندوق الهاشمي الأردني، مؤسسة نور الحسين، مراكز الإنما الاجتماعي) على اعتبار أن هذه المؤسسات هي المعنية والمسئولة عن متابعة مشاريع في مناطق جيوب الفقر، والبالغ عددهم (64) موظفاً وموظفة.

كما جاءت عينة الدراسة من جميع العاملين في برنامج تمكين جيوب الفقر في المؤسسات الأربعة التي تم اختيارها، والبالغ عددهم (64) موظفاً وموظفة، فيما جاءت **الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات على الاستبيان:** تم الاعتماد على استبانة موزعة على فقرات عدة. في حين جاءت **الأساليب الإحصائية المستخدمة**، والتي تتناسب مع متغيرات الدراسة وأسئلتها وذلك من خلال إدخال البيانات وتحليلها باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية من تكرارات ونسب مئوية، لبيان خصائص عينة الدراسة، وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس تشتت الإجابات عن المتوسط الحسابي، ولبيان الفروق في استجابات أفراد مجتمع الدراسة على محاور الدراسة باختلاف المتغيرات الديمغرافية.

كما جاءت متغيرات الدراسة بناء على (المؤهل الأكاديمي، والمنصب أو الوظيفة داخل المنظمة، ومدة العمل أو العضوية بالمنظمة)، وقد تبلورت نتائج الدراسة في الإجابة على تساؤلها المنحصرة داخل مناقشة الدراسة، ومن ثم فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهتها لمشكلة الفقر تعزي للمنصب، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الإستراتيجية التي تستخدمها مؤسسات المجتمع المدني في أداء دورها في مواجهة الفقر تعزي لمدة عمل العاملين. **كما جاءت الدراسة ببعض التوصيات يأتي أهمها فيما يلي:**

(1) لبنى العضايلة، "دور مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مواجهة الفقر في مدينة عمان"، بحث منشور، (عمان: جامعة البلقاء التطبيقية، 2018)، ص22.

1. ربط مؤسسات المجتمع المدني بقاعدة بيانات إلكترونية مركزية ومتطورة، توثيق تفاصيل الفئات المستهدفة، وترصد أهم احتياجاتهم وفي مقدمتهم الفئات الفقيرة والمهمشة.
2. ضرورة الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني بتوفير الدعم المادي للأنشطة المتنوعة الخاصة بها من خلال البحث عن مصادر تمويل داخلية وخارجية.
3. العمل على تبني إستراتيجيات تنموية تسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية، وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتنمية الاقتصادية، وتعمل على الحد من معدلات الفقر.
4. توفير الدعم الرسمي والمساندة من قبل المسؤولين لمؤسسات المجتمع المدني من أجل تشجيعها على القيام بوظائفها على أكمل وجه.
5. بناء قدرات العاملين في مؤسسات المجتمع المدني، وخصوصاً أعضاء الهيئات الإدارية من خلال دورات تدريبية وتأهيلية، بحيث تصبح هذه الجمعيات احترافية في أدائها لمهماتها ووظائفها[1].

ج. نموذج قياس الدراسة السابقة الثالثة:

هدفت هذه الدراسة؛ والموسومة: "معوقات العمل التطوعي في السودان، دراسة تطبيقية على بعض المنظمات الوطنية العاملة بولاية الخرطوم"، إلى مساعدة المنظمات الطوعية العاملة بولاية الخرطوم في التعرف على المعوقات الرئيسية التي تعوق أداءها وتقعدها عن التطور والنمو وأداء رسالتها نحو الفرد والمجتمع على الوجه الأكمل. وقد اتبعت في منهجية الدراسة عدة خطوات، تناولتها تلك الدراسة في خلفياتها عن منطقة الدراسة، ومنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وأدواتها المستخدمة ومتغيراتها، وصولاً لأهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة[2].

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، والعينة القصدية العشوائية وهي طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الدراسة القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج الدراسة، وقد قامت الدراسة الحالية بأخذ عينة قصدية عشوائية لعشرون منظمة وطبقت المنهج عليها.

واعتمدت مجتمع من خلال ما تطرقت الدراسة إلى المنظمات التطوعية كونها تلعب دوراً مقدراً في حل كثير من القضايا والأزمات والكوارث، كما تلك المنظمات على تعميق أواصر العلاقات الخارجية مع الأسرة الدولية. لذا كان من الطبيعي الاهتمام بها وبناء مقدراتها من خلال تطويرها

(1) لبنى العضايلة، مرجع سابق، ص23.

(2) عبد المنعم عبد الله علي: "معوقات العمل التطوعي في السودان، دراسة تطبيقية على بعض المنظمات الوطنية العاملة بولاية الخرطوم"، رسالة ماجستير غير منشورة، (السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019)، ص66.

وترقية أنشطتها، خاصة أنها أصبحت تلعب دوراً هاماً على المستوى الإقليمي والعالمي، وقد اختارت الدراسة عدد (20) منظمة بالتركيز على متغيرات شح التمويل وتدني القدرات وضعف التنسيق وذلك للوقوف على أرضية خصبة لمعرفة معوقات عمل هذه المنظمات والاستفادة من هذه الاستمارات في وضع توصيات الدراسة؛ وبناء عليه، تم تقديم (20) استمارة للبحث.

كما استخدت الدراسة الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات على الاستبيان، وتم تصميم الأسئلة فيه بحيث يتم التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون أداء هذه المنظمات لدورها بالصورة المطلوبة وتحقيق أهدافها المرجوة وتحول دون تطورها. حيث كانت هناك حوالي (9) أسئلة تختبر البناء المؤسسي للمنظمة ومعرفة قدراتها التنظيمية، تنوعت ما بين التأهيل الأكاديمي والتدريب واستخدام التكنولوجيا وحوالي (6) أسئلة تختبر التمويل في المنظمة من حيث الموقف والمصدر، وحوالي (3) أسئلة تقيس وجود التنسيق بين المنظمات بعضها البعض، كما اعتمدت **الملاحظة**، هو أسلوب الملاحظة القصدية من خلال الزيارة الميدانية وملاحظة (المقر، عدد الموظفين، الأجهزة التكنولوجية الموجودة).

أما الأساليب الإحصائية المستخدمة، فقد تم استخدام التحليل الإحصائي للبيانات وهو مجموعة من الطرق العلمية التي تعمل على الاستدلال عن معالم المجتمع بناءً على المعلومات التي تم الحصول عليها من العينة المأخوذة من ذلك وفق الطرق الإحصائية المعلومة، وجاءت متغيرات الدراسة تابعة للمؤهل الأكاديمي، والخبرة التكنولوجية، ومصادر التمويل، والتنسيق بين تلك منظمات.

وجاءت متغيرات الدراسة وفق كل من: (المؤهل الأكاديمي، والخبرة التكنولوجية، ولتمويل والتنسيق)، كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يأتي أهمها فيما يلي:

1. نسبة (55%) من المنظمات الوطنية لا تستطيع إكمال أو تنفيذ برامجها.
2. نسبة (45%) من المنظمات الوطنية لا تستقل الوسائل التكنولوجية المتاحة في استقطاب الدعم والتمويل بصورة مثلى.
3. نسبة (30%) من المنظمات الوطنية منهم نسبة (20%) تلقوا تدريب إلى حد ما، و(10%) لم يتلقوا تدريباً. وهذا يوضح النسبة العالية لتدني قدرات المنظمات.
4. نسبة (15%) من المنظمات الوطنية لا تستخدم وسائل التكنولوجيا و(15%) تستخدمها إلى حد ما، مما يعني أن نسبة (20%) من المنظمات الوطنية تعاني من أنظمة مؤسسية مصيبة تفتقر إلى استخدام المؤسسية المعلوماتية.
5. نسبة (75%) من المنظمات الوطنية ليس لديها تنسيق مع منظمات أخرى في نفس المجال وليس لديها تنسيق مع المفوضية. أي أنها تعمل كجزر معزولة.

كما توصلت الدراسة إلى عدة توصيات يأتي أهمها فيما يلي:

1. ضرورة استخدام التكنولوجيا وتفعيلها داخل المنظمات لاستقطاب التمويل.
2. تفعيل دور المنظمات وإصدار قانون بأن لا تقوم الوزارة والمؤسسات الحكومية بدور المنظمات الطوعية أو على الأقل أن يكون هناك شراكات بينهما.
3. أن تشترط مفوضية العون الإنساني التدريب المستمر والمتجدد لموظفي إدارة المنظمات حتى تكون مؤهلة للقيام بدورها.
4. ضرورة وجود سجل معلوماتي موحد لدى المنظمات في المفوضية مربوط بشبكة ووجود شبكة معلومات تربط المنظمات التي تعمل في مجال واحد مع بعضها.
5. ضرورة وجود سجل موحد في نظام معلوماتي يرفض طلب الاستفادة من عدة منظمات[1].

ثانياً: الإجراءات وتحليل البيانات:

بالنسبة للإجراءات فهناك إجراءات ميدانية تتمثل في موقع منظمات العمل الخيري للدراسة؛ وتأتي الإجراءات المنهجية للدراسة لتمثل مجتمع الدراسة، وما يمثله كأدوات للتطبيق، في مقابلها عرض لأسئلة استبيان الدراسة بمحوريها التي يحمل في طياته ومؤشرات الفقر المتعدد في السودان.

أ. إجراءات الدراسة:

1. إجراءات الدراسة الميدانية:

تُمثل إجراءات البحث الميدانية مناطق الدراسة والمتضمنة ولايتين بدولة السودان، وهما ولاية الخرطوم وكسلا؛ ومن ثم عرض لأسماء المنظمات المختارة للدراسة كحالات دراسية وواقع للتطبيق الميداني في هذه الدراسة.

(أ) منطقة الدراسة:

(1) ولاية الخرطوم: تقع ولاية الخرطوم بين خطي طول (315.0–34.45) درجة شرقاً، وخطي عرض (15.8–16.45) درجة شمالاً، تجاورها من الناحية الغربية ولاية شمال كردفان، ومن الناحية الجنوبية ولايتي الجزيرة والنيل الأبيض، ومن الناحية الشرقية ولايتي القضارف وكسلا، وشمالاً ولاية نهر النيل والولاية الشمالية. وتعتبر ولاية الخرطوم الأعلى كثافة سكانية بين ولايات السودان الأخرى،

(1) عبد المنعم عبد الله علي، مرجع سابق، ص83.

حيث يبلغ عدد سكانها حوالي (2.682.431) نسمة عام 2018؛ يمثلون أغلبية القبائل السودانية وينتشرون في محليات الولاية السبع[1].

(2) ولاية كسلا: تقع ولاية كسلا في شرق السودان وتجاورها من ناحية الشرق ارتريا وأثيوبيا؛ وتقدر مساحتها (42.282كم^2)؛ ومن ناحية البنية والتضاريس هي عبارة عن مناطق سهلية منبسطة وينحدر سطح المدينة من الشرق إلى الغرب فالأطراف الشرقية أكثر ارتفاعاً عن الأجزاء الوسطى والشمالية وتشمل مرتفعات التاكا، ويجرى فيها نهر القاش وهو نهر موسمي ينحدر من أقصى شمال الهضبة الحبشية إلى الجنوب من اسمرا ماراً بمدينة كسلا التي يقسمها إلى قسمين شرق القاش وغرب القاش[2].

(ب) منظمات الدراسة:

(1) جمعية الهلال الأحمر السودان: هي إحدى منظمات المجتمع المدني لها دور قيادي في العمل الطوعي بالسودان، وهي جمعية طوعية وطنية غير حكومية تأسست بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 869 عام 1965، وفي أكتوبر 1957، أصبحت عضواً في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتعمل الجمعية باعتبارها جهة مساعدة لأجهزة الدولة في مجالات عدة أهمها الاستعداد والاستجابة للكوارث والطوارئ، تقديم الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي، ورفع الوعي الصحي للمجتمع من خلال تنفيذ كورسات الإسعافات الأولية، والرعاية الصحية الأولية والتمريض المنزلي، كما تقوم الجمعية بتنفيذ البرامج والمشاريع في مجالات الصحة والطوارئ وتنمية المجتمعات وبناء ثقافة السلام.

يعمل فرع ولاية الخرطوم وفقاً للمبادئ الأساسية للحركة الدولية للهلال والصليب الأحمر، حيث يسعى إلى تخفيف آلام الإنسان وحماية الحياة الصحية وضمان الكرامة الإنسانية ورفع المعاناة وتقوية وتعزيز إمكانيات الفئات الأكثر ضعفاً وحاجة في المجتمع وبصورة خاصة النازحين واللاجئين والأطفال والنساء والمسنين والمصابين في الحوادث المختلفة الذين يشكلون الفئة المستهدفة بعمل الجمعية، كما يعمل الفرع كجهاز مساند للأجهزة الرسمية بالتنسيق التام مع المنظمات الوطنية والأجنبية ذات النشاط الإنساني في مجال الصحة والإغاثة والتنمية وإعادة التعمير[3].

(1) صلاح الدين بدر حامد عبد الله: "دور المنظمات الطوعية الوطنية في درء الكوارث ومواجهة الأزمات في السودان: دراسة حالة ولاية الخرطوم-محلية شرق النيل"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (السودان: جامعة النيلين، 2018)، ص68.

(2) يوسف فضل حسن: "دراسات في تاريخ السودان"، الجزء الأول، (السودان: جامعة النيلين، 2005)، ص54.

(3) صلاح الدين بدر حامد عبد الله، مرجع سابق، ص96.

(2) صندوق إعانة المرضى: تأسست منظمة صندوق إعانة المرضى كمنظمة خيرية تطوعية سودانية العام 1986، مسجلة لدي مسجل لدي مفوضية العون الانساني، وتعمل في مجالات الصحة والتدريب والتأهيل وتنمية المجتمع، بجانب العمل في أعمال الإغاثة والطوارئ وإعادة الإعمار والحملات والمخيمات الطبية المتحركة العامة والمتخصصة. كما تعمل المنظمة علي توفير الدعم لمئات الآلاف من المرضى الفقراء واللاجئين للحصول على جرعة دواء أو تشخيص أو إجراء عملية، وغير ذلك من أوجه العمل التطوعي الطبي. كما تقوم المنظمة بإدارة أكثر من 140 مؤسسة صحية منتشرة في 11 ولاية من ولايات السودان البالغة 18 ولاية، متوسط عدد المستفيدين من خدمات الصندوق في العام أكثر من 5,500,000 مستفيد[1].

ومن أهم مجالات عمل المنظمة؛ مجال الصحة والتنمية الاجتماعية، وذلك بتوفير الرعاية الصحية، وتقديم برامج التوعية، وتطوير الكفاءات الطبية، وتعزيز البحث العلمي؛ للنهوض بالواقع في المناطق التي تعمل بها المنظمة، تجمع بين التنفيذ المباشر للعمل الصحي والمساندة من خلال شراكات فاعلة من أجل مجتمعات معافاة، واعية بواجباتها ومتفاعلة إيجابياً مع احتياجاتها الصحية.

(3) هيئة الأعمال الخيرية العالمية: تأسست هيئة الأعمال الخيرية العالمية بعجمان عام 1984، وصدر بشأنها مرسوم أميري من ديوان صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي عضو المجلس الأعلى حاكم عجمان. وتعتبر هيئة الأعمال الخيرية هيئة رائدة في مجال العمل الخيري الإنساني حيث تقوم بالمساهمة بفعالية في تحسين ظروف المحتاجين وتحقيق التنمية الشاملة وتوفير بيئة صحية توفر سبل الحياة الكريمة لهم.

وفي نفس العام افتتح فرع للهيئة في السودان، ويبلغ عدد الأيتام المكفولين 4175، وعدد الاسر الفقيرة المكفولة 25 وعدد ذوي الهمم وطلاب العلم المكفولين 5 تم اعتماد عدد 278 من المشاريع الانشائية وغير الانشائية منذ 2015. وبنفس العام تم افتتاح فرعها في كسلا، تم اعتماد عدد 278 من المشاريع الانشائية وغير الانشائية في السودان منذ 2015. وفي عام 2018 افتتح مكتب دارفور، ويبلغ عدد الأيتام المكفولين 337 يتيم.

2. الإجراءات المنهجية للدراسة:

(أ) نوع ومنهج الدراسة:

- **نوع الدراسة:** دراسة تحليلية وصفية تحليلية لمدى مساهمة العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم تعتمد الوصف الاجتماعي للظاهرة وتصفها وصفاً دقيقاً[2].

(1) https://ar.wikipedia.org.

(2) محمد يوسف شراب: "منهجية البحث العلمي"، (الأردن: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2015)، ص50.

- **منهج الدراسة:** تعتمد الدراسة على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة لجمع البيانات من أفراد العينة الدراسة، ويهتم المسح الاجتماعي بوصف اتجاهات وسلوكيات أفراد العينة عن طريق الحصول على إجابة لأسئلة محددة لذلك[1]، ولتحديد العينه تم اختيار عدد ولايتين من ولاية جمهورية السودان مُمثلة في: (ولاية الخرطوم، ولاية كسلا)؛ وعلى أن تتضمن الولايتين ثلاثة منظمات خيرية تتمثل في (جمعية الهلال الأحمر السودان، صندوق إعانة المرضى، هيئة الأعمال الخيرية العالمية)، ويتخذ أسلوب المعاينة العشوائية[2]، ومن ثم تم اختيار عينة قوامها (120) مفردة من العاملين بمنظمات عمل الدراسة باختلاف مناطقهم ودوائرهم بولايتي الدراسة.

(ب) أداة الدراسة:

تعتبر أداة الدراسة وسيلة جمع المعلومات أو البيانات من أهم مراحل الإجراءات المنهجية في كل دراسة وبواسطتها وعن طريق حسن اختيارها وتصميمها يمكن أن تصبح معلومات الدراسة على درجة كبيرة من الموضوعية وتستطيع أن تخدم أهداف الدراسة وتجيب على أسئلة البحث المختلفة. لذا فقد تم اختيار الاستبيان ليكون الأداة الرئيسية لجمع المادة الميدانية نظراً لما تمليه طبيعة الموضوع وأهداف الدراسة ويشمل الاستبيان عنصرين أساسيين: أولهما: يتناول البيانات الأساسية للمبحوثين؛ وثانيهما: فيشتمل على أسئلة الاستبيان التي تدور حول مدى مساهمة برامج العمل الخيري في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البُعد الاقتصادي، البُعد الاجتماعي، البُعد التعليمي، البُعد الصحي)، ومن ثم تحديد المعوقات التي تواجهها من خلال الخطوات التالية:

- تصميم استمارة تحتوي على الأسئلة التي تجيب على تساؤلات الدراسة وتحقق أهدافها.
- بعد الانتهاء من تعديل الاستمارة ومراجعتها تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين، وذلك لتحكيم الاستمارة واخذ رأيهم في جميع ما ورد في الاستمارة من عبارات وأسئلة ومدى وضوحها وملائمتها لتحقيق أهداف البحث.
- تم توزيع الاستبيان على فروع منظمات الدراسة، ومراجعتها للتأكد من اكتمال البيانات.
- إجراء المقابلات مع المسئولين من القيادات بمنظمات العمل الخيري المختارة كحالة دراسية.

(1) عبد الونيس الرشيدي: "مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية"، (الأردن: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2017)، ص163.

(2) رجاء وحيد: "البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية"، (الرياض: مكتبة الرشد، الرياض، 2000)، ص198.

(ج) مجالات الدراسة:

- **المجال المكاني:** تم اختيار عينة عشوائية من الجمعيات الخيرية بولاية الخرطوم وولاية كسلا كمجال مكاني لإجراء الدراسة ويبلغ عددها (3) منظمات على مستوى جمهورية السودان.
- **المجال البشري:** يتم تحديد المجال البشري بعينة عشوائية من العاملين (مدراء، مشرفين، منفذين للبرامج). بالمنظمات المحددة بالدراسة على مستوى السودان.
- **المجال لزماني:** تم جمع البيانات (4 ، 2023/5).

(د) خصائص عينة الدراسة:

(1) الخصائص الديموغرافية:

اعتمدت الدراسة على عدد من المتغيرات الديموغرافية لوصف عينة الدراسة من المسئولين عن برامج العمل الخيري بجمهورية السودان، وتمثلت في: (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، وعليه؛ يمكن تحديد خصائص مجتمع الدراسة، وهي:

(2) توزيع عينة الدراسة طبقاً للعمر:

ويعرض الجدول التالي بيان بتوزيع عينة الدراسة طبقًا للعمر (ن/120):

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة طبقا للعمر (ن/120)

م	العمر	ك	(%)	الترتيب
1	أقل من 25 سنة	30	%25.0	3
2	من 25 سنة إلى اقل من 35 سنة	50	%41.6	1
3	من 35 سنة فأكثر	40	%33.3	2
-	المجموع	120	%100	-

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة (41.6%) من عينة الدراسة من العاملين (رئيس مجلس إدارة، مدير، مشرف) بجمعيات ومؤسسات الدراسة على مستوى ولايتي الخرطوم وكسلا يمثلون الفئة العمرية (من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة)، بينما نسبة (33.3%) يمثلون الفئة العمرية (من 35 سنة فأكثر)، وجاء في الترتيب الأخير العاملين (الأقل من 25 سنة) بنسبة (25.0%) وقد يفسر ذلك اعتماد جمعيات ومؤسسات عينة الدراسة بجمهورية السودان على كافة الفئات العمرية من الشباب والخبرات والكفاءات في مجال العمل، حيث إن العمل الخيري في حاجة ماسة إلى تواصل الأجيال والاعتماد على الخبرات التي مارست العمل لفترات طويلة في

المجتمع السوداني، وهذا ما يميز الإدارة الناجحة التي تعد الكوادر البشرية بالمؤسسات ولا تعتمد على فئة عمرية معينة.

(3) توزيع عينة الدراسة طبقاً للمؤهل العلمي:

ويعرض الجدول التالي بيان بتوزيع عينة الدراسة طبقًا للمؤهل العلمي (ن/120):

جدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة طبقا للمؤهل العلمي (ن/120)

م	المؤهل العلمي	ك	(%)	الترتيب
1	دبلوم	26	%21.6	3
2	الشهادة الثانوية	30	%25.0	2
3	بكالوريوس	40	%33.3	1
4	دراسات عليا	24	%20.0	4
-	الإجمالي	120	%100	-

يتضح من الجدول السابق أن غالبية عينة الدراسة من العاملين (رئيس مجلس إدارة، مدير، مشرف) بجمعيات ومؤسسات الدراسة على مستوى ولايتي الخرطوم وكسلا من ذوي المؤهل الجامعي بنسبة (33.3%) وفي الترتيب الثاني حاملي الشهادة الثانوية بنسبة (25.0%)، وفي الترتيب الثالث الحاصلين على شهادة متوسطة بنسبة (21.6%)، بينما جاء في الترتيب الأخير العاملين على دراسات عليا بنسبة (20.0%)، وقد يفسر ذلك حرص الجمعيات الخيرية في السودان على استقطاب ذوي المؤهلات العليا ومنسوبي الدراسات العليا نظراً لما يمتلكونه من قدرات ومهارات وخبرات تسهم في تطوير تلك الجمعيات والعمل على تحقيق أهدافها في ظل المتغيرات المتلاحقة والتنافسية الكبيرة بين كافة الجمعيات، كما تعتمد تلك الجمعيات على ذوي المؤهلات المتوسطة وحاملي الشهادة الثانوية في بعض الأعمال الإدارية التي لا تحتاج إلى قدرات وخبرات عالية.

(4) توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

يعرض الجدول التالي بيان بتوزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة (ن/120):

جدول رقم (3): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة (ن/120)

م	سنوات الخبرة	ك	(%)	الترتيب
1	أقل من 5 سنوات	24	%20.0	3
2	من 5 سنوات إلى أقل من 15 سنة	60	%50.0	1
3	من 15 سنة فأكثر	36	%30.0	2
-	الإجمالي	120	%100	-

ويتضح من الجدول السابق أن غالبية عينة الدراسة من العاملين (رئيس مجلس إدارة، مدير ، مشرف) بجمعيات ومؤسسات الدراسة على مستوى ولايتي الخرطوم وكسلا من ذوي الخبرات الكبيرة في مجال العمل الخيري، حيث جاء في الترتيب الأول ذوي الخبرة (من 5 سنوات إلى أقل من 15 سنة) بنسبة (50.0%) وفي الترتيب الثاني ذوي الخبرات الأكثر في مجال العمل الخيري (من 15 سنة فأكثر) بنسبة (30.0%)، بينما جاء في الترتيب الأخير ذوي الخبرات الأقل (من 5 سنوات) بنسبة (20.0%)، وقد يفسر ذلك حرص الجمعيات الخيرية في السودان على استقطاب كافة الخبرات والكوادر البشرية ذوي المهارات والخبرات العالية في مجال العمل الخيري بما يمكنها من صياغة الخطط والأهداف الاستراتيجية والسعي لتحقيق التنمية المستدامة، والتي بدورها تحد من الفقر المتعدد الأبعاد، وفي إطار حرص تلك الجمعيات على مسايرة التطورات الحادثة في المجتمع، وبما يحقق طموحات المستفيدين من خدماتها.

ب. تحليل بيانات الدراسة:

تقوم الدراسة الحالية بتحليل بيانات الدراسة كأداة فاعلة لاعتماد الجزء الخاص النظري بالدراسة وتحليل على أرض الواقع عن طريق عمل الاستبيانات والمقابلات للوصول إلى نتائج تطبيقية ميدانية تؤرخ الواقع وتطرح مدى تأثير عمل المنظمات الخيرية بولايات الدراسة في تحقيق أبعاد الفقر المتعدد الأبعاد وفق بعض المؤشرات الهادفة إلى التنمية في السودان.

1. البُعد الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة:

ويعرض الجدول التالي التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور البُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

جدول رقم (4): التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور البُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

م	البُعد الاقتصادي لتحقيق للتنمية المستدامة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تسعى المنظمات لتحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة والأشد فقراً	183	12	30	2.68	0.78	2
2	تسهم المنظمات في إيجاد حلول للديون	148	45	32	2.52	0.69	8
3	تشجع المستفيدين على الاستقلال الاقتصادي	145	48	32	2.50	0.55	9
4	تدريب المستفيدين على الاستثمارات في البازارات التي تقيمها	65	21	139	1.67	0.82	10

5	تدعم المشاريع الصغيرة للأسر الفقيرة والأشد فقراً	169	36	20	2.66	0.77	3
6	تنمية الوعي لترشيد الاستهلاك	199	17	9	2.84	0.85	1
7	تساعد الأسرة على التخطيط لميزانيتها	150	45	30	2.53	0.66	7
8	التوعية بعدم الاعتماد على المساعدات الخارجية كمصدر أساسي للدخل	157	46	22	2.60	0.74	5
9	تشجيع المستفيدين على الادخار	155	45	25	2.58	0.68	6
10	السعي لإيجاد فرص عمل مناسبة للمستفيدين	167	32	26	2.63	0.59	4

- **بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام (2.52) بانحراف معياري عام بلغت قيمته (0.89).**

ويتضح من الجدول السابق أن هناك استجابة بدرجة كبيرة على جميع العبارات التي تصف مدى مساهمة برامج منظمات العمل الخيري في تحقيق البُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وأن هناك توافقاً كبيراً في درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات، حيث بينت الاستجابات أن متوسطات موافقتهم على العبارات تراوحت ما بين (1.67-2.84) وهي متوسطات تقع في الفئة الأولى لفئات المقياس المتدرج الثلاثي التي تشير إلى (نعم) على أداة الدراسة، وهذا يدل على إجماع أفراد العينة نحو تلك العبارات.

وتم ترتيب العبارات تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها كالتالي: جاءت العبارة رقم (6) المتضمنة (تنمية الوعي لترشيد الاستهلاك) بالمرتبة الأولى بين العبارات التي تصف مدى مساهمة برامج منظمات العمل الخيري في تحقيق البُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، بمتوسط حسابي (2.84) وانحراف معياري (0.85). وفي المرتبة الأخيرة كانت العبارة رقم (4) المتضمنة (تدريب المستفيدين على الاستثمار في البازارات التي تقيمها) بالمرتبة العاشرة بين العبارات التي تصف مدى مساهمة برامج منظمات العمل الخيري في تحقيق البُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، بمتوسط حسابي (1.67) وانحراف معياري (0.82).

2. البُعد الاجتماعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة:

ويعرض الجدول التالي التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

جدول رقم (5): التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

م	البُعد الاجتماعي لتحقيق للتنمية المستدامة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تسعى المنظمات على توفير الكهرباء للأسر التي لا تمتلك الكهرباء	98	100	27	2.32	0.88	6
2	تسعى المنظمات على تحسين الصرف الصحي طبقاً لأهداف التنمية	96	80	49	2.22	0.64	9
3	توفير مياه صالحة للشرب وآمنة للأسر التي لا تملك الوصول إليها	95	86	44	2.23	0.58	8
4	تحسين أرضيات سقف المسكن للأسر التي تملك أسقف هشة وضعيفة	137	58	30	2.48	0.90	3
5	توفير وقود طهي للأسر بدلاً من استخدام بقايا المحاصيل أو الروث	130	59	36	2.42	0.77	4
6	توفير مسكن أوسع للأسر الأكثر عدداً والتي تفوق الأربع أفراد	120	66	39	2.36	0.68	5
7	توفير ملكية الأصول بامتلاك أجهزة الكترونية للوصول إلى المعلومات	138	76	11	2.56	0.87	1
8	تنمية الوعي الثقافي بقيمة العمل وفوائده	136	57	10	2.41	0.86	2
9	التوجيه والإرشاد لذوي المشكلات الاجتماعية	110	67	48	2.28	0.72	7
10	محاربة ظاهرة الهروب والتشرد لدى الأطفال والسعي لعودتهم إلى أسرهم	99	73	53	2.21	0.82	10

- **بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام (2.36) بانحراف معياري عام بلغت قيمته (0.83)**

ويتضح من الجدول السابق أن هناك استجابة بدرجة كبيرة على جميع العبارات التي تصف مدى مساهمة برامج منظمات العمل الخيري في تحقيق البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وهي قيمة تقع في الفئة الأولى لفئات المقياس المتدرج الثلاثي التي تشير إلى درجة (نعم)، إذ بينت الاستجابات أن متوسطات موافقتهم على العبارات تراوحت ما بين (2.56-2.21).

وتم ترتيب العبارات كالتالي حصلت العبارة رقم (7) المتضمنة (توفير ملكية الأصول بامتلاك أجهزة الكترونية للوصول إلى المعلومات) بالمرتبة الأولى بين العبارات التي تصف مدى مساهمة برامج منظمات العمل الخيري في تحقيق البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، بمتوسط حسابي (2.56) وانحراف معياري (0.87). جاءت العبارة رقم (10) المتضمنة (محاربة ظاهرة الهروب والتشرد لدى الأطفال والسعي لعودتهم إلى أسرهم) بالمرتبة العاشرة والأخيرة بين العبارات التي تصف مدى مساهمة برامج منظمات العمل الخيري في تحقيق البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، بمتوسط حسابي (2.21) وانحراف معياري (0.82).

3. البُعد التعليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة:

ويعرض الجدول التالي التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور البُعد التعليمي للتنمية المستدامة:

جدول رقم (6): التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور البُعد التعليمي للتنمية المستدامة

م	البُعد التعليمي لتحقيق للتنمية المستدامة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	سعي المنظمات لمحاربة ظاهرة التسرب الدراسي	145	57	23	2.54	0.80	3
2	سعي المنظمات في انتظام الأطفال حتى سن إتمام الصف الثامن	93	53	79	2.10	0.66	4
3	فتح فصول تقوية للطلاب المتعثرين	165	34	26	2.60	0.55	2
4	زيادة التوعية للحد من انتشار ظاهرة محو الأمية	166	36	23	2.64	0.70	1
5	مساعدة المتعثرين في استكمال الدراسة الجامعية	102	69	54	2.21	0.82	5

- **بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام (2.31) بانحراف معياري عام بلغت قيمته (0.89).**

ويتضح من الجدول السابق أن هناك استجابة بدرجة كبيرة على جميع العبارات التي تصف مدى تأثير العمل الخيري في تحقيق البُعد التعليمي، وهي قيمة تقع في الفئة الأولى لفئات المقياس المتدرج الثلاثي التي تشير إلى درجة (نعم)، إذ بينت الاستجابات أن متوسطات موافقتهم على العبارات تراوحت ما بين (2.55-2.20).

وتم ترتيب العبارات كالتالي حصلت العبارة رقم (4) المتضمنة (زيادة التوعية للحد من انتشار ظاهرة محو الأمية) بالمرتبة الأولى بين العبارات التي تصف مدى تأثير العمل الخيري في تحقيق البُعد التعليمي، بمتوسط حسابي (2.64) وانحراف معياري (070). جاءت العبارة رقم (5) المتضمنة (مساعدة المتعثرين في استكمال الدراسة الجامعية) بالمرتبة الخامسة والأخيرة بين العبارات التي تصف مدى تأثير العمل الخيري في تحقيق البُعد التعليمي، بمتوسط حسابي (2.21) وانحراف معياري (0.82).

4. البُعد الصحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة:

ويعرض الجدول التالي التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور البُعد الصحي للتنمية المستدامة:

جدول رقم (7): التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور البُعد الصحي للتنمية المستدامة

م	البُعد الصحي لتحقيق للتنمية المستدامة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	الوقاية عن طريق البرامج التوعوية	145	57	23	2.54	0.80	3
2	توفير الأدوية الطبية بالعديد من مراكز توزيع الأدوية	97	69	59	2.17	0.63	4
3	توفير الأجهزة الطبية اللازمة بالمستشفيات	95	85	45	2.22	0.92	5
4	التوعية بأضرار المسكرات والمخدرات	101	82	20	2.16	0.78	6
5	التوعية بأضرار الحمل المبكر أو تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية	70	34	16	2.50	0.88	1
6	الوقاية من سوء التغذية	139	62	24	2.51	0.89	2

- **بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام (2.32) بانحراف معياري عام بلغت قيمته (0.89).**

ويتضح من الجدول السابق أن هناك استجابة بدرجة كبيرة على جميع العبارات التي تصف مدى مساهمة برامج العمل الخيري في تحقيق البُعد الصحي للتنمية المستدامة، وقد وهي قيمة تقع في الفئة الأولى لفئات المقياس المتدرج الثلاثي التي تشير إلى درجة (نعم)، إذ بينت الاستجابات أن متوسطات موافقتهم على العبارات تراوحت ما بين (2.64-1.91).

وتم ترتيب العبارات كالتالي جاءت العبارة رقم (5) المتضمنة (التوعية بأضرار الحمل المبكر أو تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية) بالمرتبة الأولى بين العبارات التي تصف مدى

مساهمة برامج العمل الخيري في تحقيق البُعد الصحي، بمتوسط حسابي (2.50) وانحراف معياري (088). وحصلت العبارة رقم (4) المتضمنة (التوعية بأضرار المسكرات والمخدرات) بالمرتبة السادسة بين العبارات التي تصف مدى مساهمة برامج العمل الخيري في تحقيق البُعد الصحي للتنمية المستدامة، بمتوسط حسابي (1.91) وانحراف معياري (0.73).

ثالثاً: نتائج نماذج القياس:

تأتي مناقشة النتائج بالاعتماد على الدراسة التطبيقية التي تمت بالمبحث الثاني وأظهرت نتائجها عبر تحليل الجداول الخاصة بالدراسة في استخراج التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات ومحاور أبعاد الدراسة.

أ. نتائج تحليل البُعد الاقتصادي والاجتماعي للحد من الفقر المتعدد الأبعاد:

1. مناقشة نتائج البُعد الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة:

ويعرض الجدول والشكل التاليين الانحراف المعياري لفقرات البُعد الاقتصادي:

جدول رقم (8): الانحراف المعياري لفقرات البُعد الاقتصادي

م	البُعد الاقتصادي	الانحراف المعياري
1	تسعى المنظمات لتحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة والأشد فقراً	0.78
2	تسهم المنظمات في إيجاد حلول للديون	0.69
3	تشجع المستفيدين على الاستقلال الاقتصادي	0.55
4	تدريب المستفيدين على الاستثمارات في البازارات التي تقيمها	0.82
5	تدعم المشاريع الصغيرة للأسر الفقيرة والأشد فقراً	0.77
6	تنمية الوعي لترشيد الاستهلاك	0.85
7	تساعد الأسرة على التخطيط لميزانيتها	0.66
8	التوعية بعدم الاعتماد على المساعدات الخارجية كمصدر أساسي للدخل	0.74
9	تشجيع المستفيدين على الادخار	0.68
10	السعي لإيجاد فرص عمل مناسبة للمستفيدين	0.59

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4).

شكل رقم (1): الانحراف المعياري لفقرات البُعد الاقتصادي

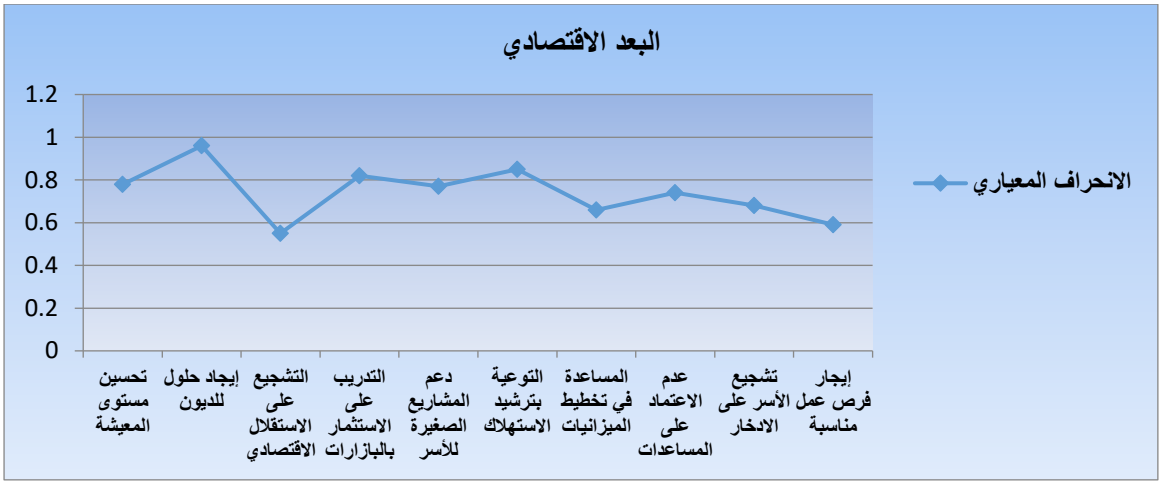

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (8).

يتضح من نتائج الجدول رقم (8) والشكل رقم (1)؛ بأن مساهمة برامج منظمات العمل الخيري في تحقيق البُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتمثل في ضرورة (تنمية الوعي لترشيد السلوك الاستهلاكي) في المجتمع بما يُسهم في الحد من الإسراف وتقليل النفقات وإشباع الاحتياجات الأكثر إلحاحاً والحرص على تحديد الأولويات، نظراً لكثرة الاحتياجات وقلة الموارد والإمكانيات.

ومن ثم لابد من أن تسعى منظمات العمل الخيري لتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خدماتها في إطار فلسفة الرعاية الاجتماعية التي تهدف لتوفير حياة كريمة لكافة أفراد المجتمع من خلال إشباع أكبر قدر من الاحتياجات ومواجهة أكبر عدد ممكن من المشكلات.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال خطط تنموية لدعم المشاريع الصغيرة، وإيجاد فرص عمل مناسبة للمستفيدين، والحرص على عدم الاعتماد على المساعدات كمصدر أساسي للدخل من خلال توفير فرص العمل وتحويل المستفيدين من طالبي خدمات إلى عاملين ومنتجين بأيدهم قرار تحسين وتطوير مستوى معيشتهم.

كما يتم ذلك من خلال الحرص على تشجيع المستفيدين على الادخار وتنمية وعيهم الاستهلاكي والادخاري، والتدريب على التخطيط لميزانية الأسرة، والمساهمة في إيجاد حل للديون حتى لا تتراكم عليهم وتتسبب في ضغوط اقتصادية ونفسية واجتماعية على أرباب الأسر وذويهم، بالإضافة إلى ذلك ضرورة تشجيع المستفيدين على الاستقلال الاقتصادي، تدريب المستفيدين على الاستثمار في البازارات التي تقيمها منظمات العمل الخيري المختارة للدراسة على مستوى السودان.

ومن خلال مناقشة النتائج الخاصة بالبُعد الاقتصادي؛ يتبين أنها تتفق مع دراسة عبد الوهاب (2019)، ودراسة حمودة (2019)، ودراسة عمر (2016)، ودراسة شهاب (2013)، ودراسة الزيادي (2013)، ودراسة مقداد (2013)، ودراسة الإمام (2012)، ودراسة خطاب (2011)، ودراسة موسى (2005)، ودراسة يوسف (2002)، على أهمية البُعد الاقتصادي من خلال التشجيع على إقامة المشاريع الصغيرة، ومعالجة احتياجات المستفيدين المادية من خلال الدمج بين الأساليب والبرامج.

2. مناقشة نتائج البُعد الاجتماعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة:

ويعرض الجدول والشكل التاليين الانحراف المعياري لفقرات البُعد الاجتماعي:

جدول رقم (9): الانحراف المعياري لفقرات البُعد الاجتماعي

م	البُعد الاجتماعي	الانحراف المعياري
1	تسعى المنظمات على توفير الكهرباء للأسر التي لا تمتلك الكهرباء	0.88
2	تسعى المنظمات على تحسين الصرف الصحي طبقاً لأهداف التنمية	0.64
3	توفير مياه صالحة للشرب وآمنة للأسر التي لا تملك الوصول إليها	0.58
4	تحسين أرضيات سقف المسكن للأسر التي تملك أسقف هشة وضعيفة	0.90
5	توفير وقود طهي للأسر بدلاً من استخدام بقايا المحاصيل أو الروث	0.77
6	توفير مسكن أوسع للأسر الأكثر عدداً والتي تفوق الأربع أفراد	0.68
7	توفير ملكية الأصول بامتلاك أجهزة الكترونية للوصول إلى المعلومات	0.87
8	تنمية الوعي الثقافي بقيمة العمل وفوائده	0.86
9	التوجيه والإرشاد لذوي المشكلات الاجتماعية	0.72
10	محاربة ظاهرة الهروب والتشرد لدى الأطفال والسعي لعودتهم إلى أسرهم	0.82

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5).

شكل رقم (2): الانحراف المعياري لفقرات البُعد الاجتماعي

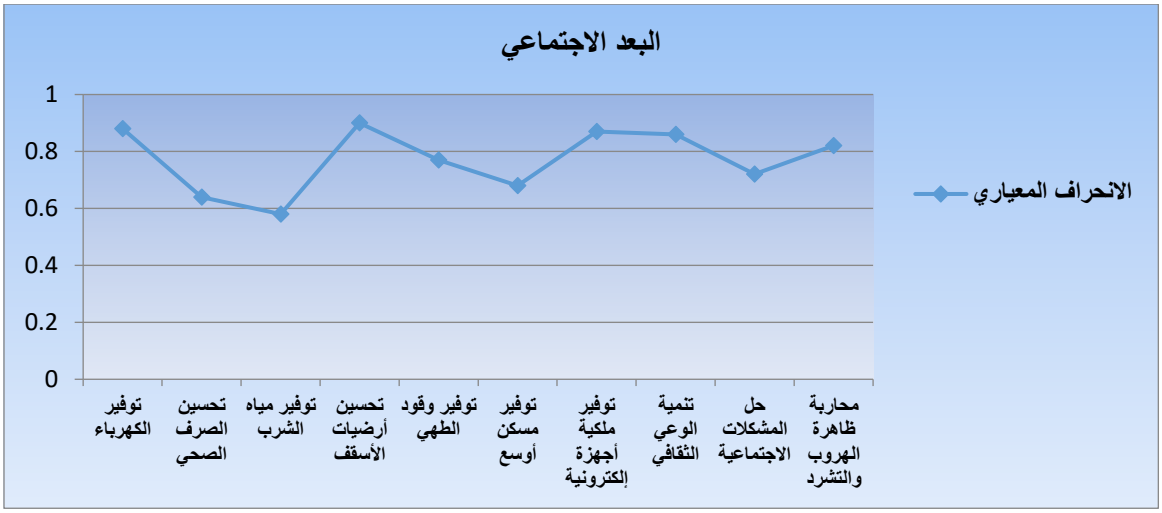

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (9).

يتضح من نتائج الجدول رقم (9) والشكل رقم (2)؛ بأن إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يتمثل في ضرورة توفير ملكية الأصول بامتلاك أجهزة الكترونية للوصول إلى المعلومات والحرص على تقديم أوجه المساندة الاجتماعية لأرباب الأسر الذين يعانون من مشكلات عدم امتلاك أجهزة إلكترونية تمكنهم من الوصول إلى المعلومات لمواكبة التطورات وليتمكنوا من مواجهة الضغوط الحياتية التي تؤثر على توافقهم في المجتمع، والحرص على تقديم برامج تهدف لمحاربة ظاهرة الهروب والتشرد لدى الأطفال والسعي لعودتهم إلى أسرهم لتطوير الذات والارتقاء بأنفسهم من خلال التدريب ودعم الثقة بالنفس والاتزان الانفعالي.

ومن ثم لابد من تقديم برامج تنمية المهارات وبرامج التدريب التحويلي لمساعدتهم على العمل في بعض المشروعات الصغيرة، تقديم برامج التأهيل المهني، تنمية الوعي الثقافي بقيمة العمل والكسب الحلال، مع المساهمة في محو الأمية ومساعدة المستفيدين الأميين على إجادة القراءة والكتابة حتى يكتسبون الثقة في أنفسهم وبما يمكنهم من الالتحاق ببعض الأعمال التي تحسن من مستوى معيشتهم من خلال زيادة دخولهم وتنويع مصادرها.

مع تقديم برامج الاستغلال أوقات الفراغ بما يعود بالنفع على المستفيدين، وفتح فصول تقوية للطلاب المتعثرين، ومعالجة ظاهرة التسرب الدراسي، حيث تمثل تلك الظاهرة نوع من الفاقد في الاستثمار التعليمي في المجتمع، والمساعدة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال مواجهة مشكلات المستفيدين من خدمات جمعيات البر الخيرية على مستوى مناطق المملكة وإشباع احتياجاتهم المتعددة.

ومن خلال مناقشة النتائج الخاصة بالبُعد الاجتماعي؛ يتبين أنها تتفق ودراسة كلاً من يوسف (2020)، ودراسة أحمد (2019)، ودراسة عبد الوهاب (2019)، ودراسة شيات ونبيل (2015)، ودراسة أحمد (2013)، ودراسة الزيادي (2013)، ودراسة مقداد (2013)، ودراسة الإمام (2012)، ودراسة الغامدي وآخرون (2012)، ودراسة خطاب (2011)، ودراسة علي (2011)، ودراسة ملاوي (2010)، ودراسة موسى (2005)، ودراسة طه (2003)، على الاهتمام بمجالات التنمية الاجتماعية كالبرامج الثقافية والتعليمية والأسرية للمستفيدين من منظمات العمل الخيري.

ب. نتائج تحليل البُعد التعليمي والصحي للحد من الفقر المتعدد الأبعاد:

1. مناقشة نتائج البُعد التعليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة:

ويعرض الجدول والشكل التاليين الانحراف المعياري لفقرات البُعد التعليمي:

جدول رقم (10): الانحراف المعياري لفقرات البُعد التعليمي

م	البُعد التعليمي	الانحراف المعياري
1	سعي المنظمات لمحاربة ظاهرة التسرب الدراسي	0.80
2	سعي المنظمات في انتظام الأطفال حتى سن إتمام الصف الثامن	0.66
3	فتح فصول تقوية للطلاب المتعثرين	0.55
4	زيادة التوعية للحد من انتشار ظاهرة محو الأمية	0.70
5	مساعدة المتعثرين في استكمال الدراسة الجامعية	0.82

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6).

شكل رقم (3): الانحراف المعياري لفقرات البُعد التعليمي

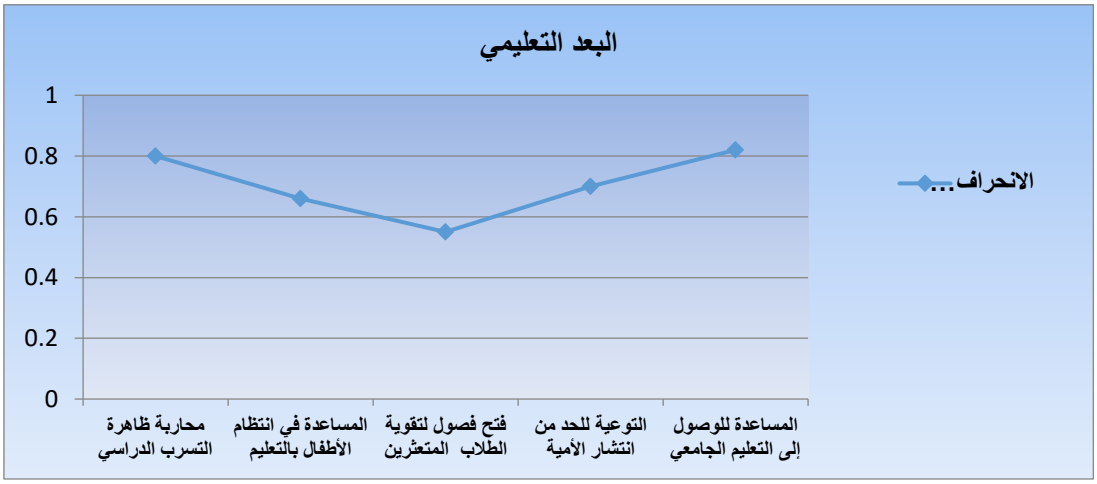

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (10).

يتضح من نتائج الجدول رقم (10) والشكل رقم (3)؛ بأن العمل الخيري له تأثير في تحقيق البُعد التعليمي، يحتاج الأشخاص الذين يعانون من مشاكل في التعليم إلى زيادة التوعية للحد من انتشار ظاهرة محو الأمية، والأشخاص الذين يتوقون لمساعدة أرباب الأسر وأقاربهم الذين يعانون من مشاكل في الحياة ومشكلات أسرية بشكل خاص، يحتاجون إلى دعم اجتماعي حتى يتمكنوا من التعامل مع ضغوط الحياة التي تؤثر عليهم.

ومن ثم لابد من تنمية الوعي الثقافي بقيمة العمل والكسب الحلال، والمساهمة في محو الأمية، ومساعدة المستفيدين الأميين على إتقان القراءة والكتابة حتى يتمكنوا من ذلك اكتساب الثقة في أنفسهم والقدرة على الانخراط في بعض الأعمال التي تعمل على تحسين نوعية حياتهم. زيادة دخلهم وتنويع مصادرهم.

كما يمكن عمل مبادرات لتحقيق أقصى استفادة من وقت الفراغ لصالح المستفيدين، وفتح فصول دعم للطلاب المتعثرين، ومعالجة قضية التسرب من المدارس، والتي تمثل نوعاً من إهدار استثمار المجتمع في التعليم، والمساعدة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال معالجة القضايا التي يواجهها المستفيدون من خدمات الجمعية الخيرية على المستوى الإقليمي في مصر وتلبية احتياجاتهم.

ومن خلال مناقشة النتائج الخاصة بالبُعد التعليمي؛ يتبين أنها تتفق ودراسة كلاً من شيات ونبيل (2015)، ودراسة الغامدي وآخرون (2012)، ودراسة الزيادي (2013)، ودراسة مقداد (2013)، دراسة الإمام (2012)، ودراسة خلف الله (2012)، ودراسة ملاوي (2010)، على الاهتمام بمجالات التنمية التعليمية كالبرامج الثقافية والتعليمية والأسرية للمستفيدين من منظمات العمل الخيري.

2. مناقشة نتائج البُعد الصحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة:

ويعرض الجدول والشكل التاليين الانحراف المعياري لفقرات البُعد الصحي:

جدول رقم (11): الانحراف المعياري لفقرات البُعد الصحي

م	البُعد الصحي	الانحراف المعياري
1	الوقاية عن طريق البرامج التوعوية	0.80
2	توفير الأدوية الطبية بالعديد من مراكز توزيع الأدوية	0.63
3	توفير الأجهزة الطبية اللازمة بالمستشفيات	0.92
4	التوعية بأضرار المسكرات والمخدرات	0.78
5	التوعية بأضرار الحمل المبكر أو تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية	0.88

م	البُعد الصحي	الانحراف المعياري
6	الوقاية من سوء التغذية	0.89

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (7).

شكل رقم (4): الانحراف المعياري لفقرات البُعد الصحي

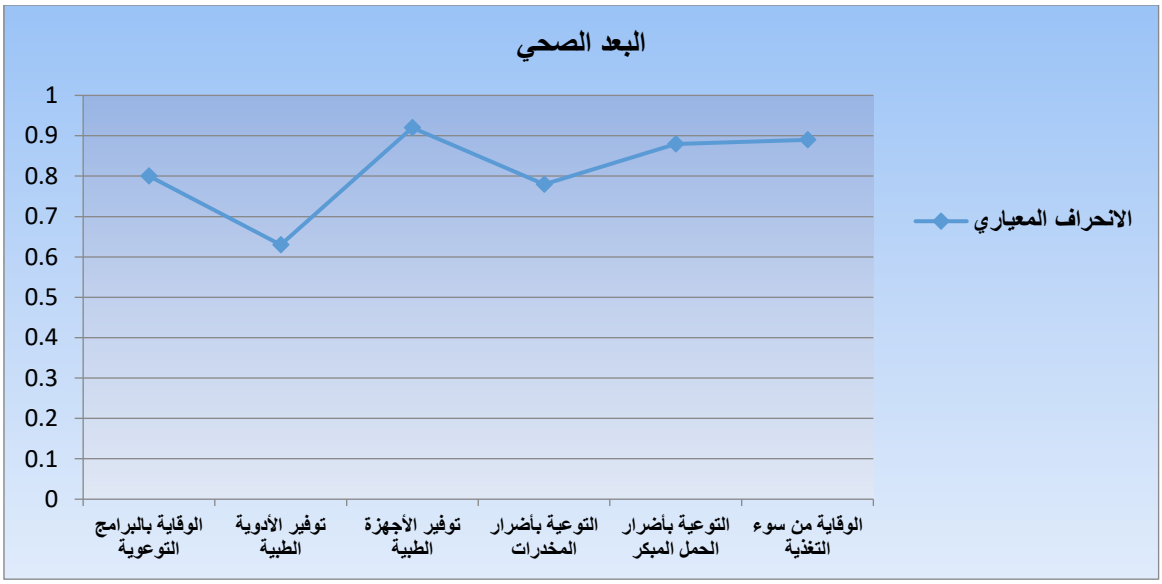

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11).

يتضح من نتائج الجدول رقم (11) والشكل رقم (4)؛ بأن إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق البُعد الصحي للتنمية المستدامة يتمثل في ضرورة التوعية بأضرار الحمل المبكر أو تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وتنمية مستوى الوعي والصحي للمستفيدين من خدمات الجمعيات الخيرية على مستوى دولة السودان، مع ضرورة المحافظة على تفعيل الدور الوقائي للجمعيات الخيرية من خلال البرامج التوعوية التي يمكن تقديمها على فترات منتظمة لتنمية وعي المستفيدين بكيفية مواجهة مشكلاتهم الصحية.

ومن ثم لابد من المساهمة في تنمية وعي المستفيدين بضرورة الوقاية من سوء التغذية، توفير الأجهزة الطبية للمرض ومتحدي الإعاقة من ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقات الحركية والسمعية والبصرية، وضرورة، وتوفير الأدوية الطبية للمرضي من المحتاجين وغير القادرين على توفيرها خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وارتفاع أسعار الدواء وعدم توفر أنواع عديدة من الأدوية تحت مظلة التأمين الصحي، مع ضرورة التوعية بأضرار المسكرات والمخدرات خاصة في ارتفاع مؤشرات ومعدلات الإدمان بين كافة الفئات وبصفة خاصة الشباب، والتي تضعف من قدراتهم وتؤثر سلباً على حالتهم الصحية وتضعف القوي البشرية في المجتمع

السوداني بصفة عامة، مع ضرورة حرص منظمات العمل الخيري على على تنمية الوعي بالمشكلات الصحية للمستفيدين.

ومن خلال مناقشة النتائج الخاصة بالبُعد الصحي؛ يتبين أنها تتفق ودراسة كلاً من حامد (2018)، ودراسة أيانق (2018)، ودراسة شبات ونبيل (2015)، ودراسة دفع الله (2015)، ودراسة الزيادي (2013)، ودراسة مقداد (2013)، ودراسة الغامدي وآخرون (2012)، ودراسة خلف الله (2012)، دراسة الإمام (2012)، ودراسة ملاوي (2010)، ودراسة طه (2003)، على الاهتمام بمجالات التنمية الصحية من خلال العمل على تنمية المجتمع المحلي بشكل عام.

النتائج والتوصيات:

في ضوء استخدام التحليل (SPSS) لتفعيل دور العمل الخيري للحد من الفقر المتعدد الأبعاد تبرز عدة نتائج وتوصيات يأتي أهمها فيما يلي:

أولاً: النتائج:

1. **بالنسبة للبُعد الاقتصادي**؛ أوضحت النتائج أن مساهمة برامج منظمات العمل الخيري في تحقيق البُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتمثل في ضرورة (تنمية الوعي لترشيد السلوك الاستهلاكي) في المجتمع بما يُسهم في الحد من الإسراف وتقليل النفقات وإشباع الاحتياجات الأكثر إلحاحاً والحرص على تحديد الأولويات، نظراً لكثرة الاحتياجات وقلة الموارد والإمكانيات.

2. **بالنسبة للبُعد الاجتماعي**؛ أوضحت النتائج أن إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يتمثل في ضرورة توفير ملكية الأصول بامتلاك أجهزة الكترونية للوصول إلى المعلومات والحرص على تقديم أوجه المساندة الاجتماعية لأرباب الأسر الذين يعانون من مشكلات عدم امتلاك أجهزة إلكترونية تمكنهم من الوصول إلى المعلومات لمواكبة التطورات وليتمكنوا من مواجهة الضغوط الحياتية التي تؤثر على توافقهم في المجتمع، والحرص على تقديم برامج تهدف لمحاربة ظاهرة الهروب والتشرد لدى الأطفال والسعي لعودتهم إلى أسرهم لتطوير الذات والارتقاء بأنفسهم من خلال التدريب ودعم الثقة بالنفس والاتزان الانفعالي.

3. **بالنسبة للبُعد التعليمي**؛ أوضحت النتائج أن العمل الخيري له تأثير في تحقيق البُعد التعليمي، يحتاج الأشخاص الذين يعانون من مشاكل في التعليم إلى زيادة التوعية للحد من انتشار ظاهرة محو الأمية، والأشخاص الذين يتوقون لمساعدة أرباب الأسر وأقاربهم الذين يعانون من مشاكل

في الحياة ومشكلات أسرية بشكل خاص، يحتاجون إلى دعم اجتماعي حتى يتمكنوا من التعامل مع ضغوط الحياة التي تؤثر عليهم.

4. **بالنسبة للبُعد الصحي**؛ أوضحت النتائج أن إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق البُعد الصحي للتنمية المستدامة يتمثل في ضرورة التوعية بأضرار الحمل المبكر أو تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وتنمية مستوى الوعي والصحي للمستفيدين من خدمات الجمعيات الخيرية على مستوى دولة السودان، مع ضرورة المحافظة على تفعيل الدور الوقائي للجمعيات الخيرية من خلال البرامج التوعوية التي يمكن تقديمها على فترات منتظمة لتنمية وعي المستفيدين بكيفية مواجهة مشكلاتهم الصحية.

ثانيًا: التوصيات:

1. ضرورة التركيز على العمل الخيري المؤسسي في إطار وجود رؤية إستراتيجية واضحة لتوصيف الأنشطة والبرامج المقدمة من الجمعيات الخيرية، والاتفاق على أولويات العمل الخيري والأنشطة المقدمة ووضع معايير لقياس الأداء من خلال رؤى مهنية متخصصة.
2. ضرورة تنظيم عمل منظمات العمل الخيري في السودان في ظل الظروف والأوضاع المجتمعية المعاصرة بما يضمن تحديد الحقوق والواجبات للمتطوعين وتوفير الحماية القانونية والمجتمعية.
3. أهمية تفعيل دور المرأة في ممارسة العمل الخيري بمختلف صوره وأشكاله، والعمل على توفير ما تحتاجه من دعم مادي ومعنوي لممارسة الديمقراطية مما يزيد من تفعيل دورها وتحقيق أهدافها.
4. **بالنسبة للبُعد الاقتصادي**؛ لابد من أن تسعى منظمات العمل الخيري لتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خدماتها في إطار فلسفة الرعاية الاجتماعية التي تهدف لتوفير حياة كريمة لكافة أفراد المجتمع من خلال إشباع أكبر قدر من الاحتياجات ومواجهة أكبر عدد ممكن من المشكلات، وتشجيع المستفيدين على الادخار وتنمية وعيهم الاستهلاكي والادخاري، والتدريب على التخطيط لميزانية الأسرة، والمساهمة في إيجاد حل للديون حتى لا تتراكم عليهم وتتسبب في ضغوط اقتصادية ونفسية واجتماعية على أرباب الأسر وذويهم، بالإضافة إلى تشجيع المستفيدين على الاستقلال الاقتصادي، تدريب المستفيدين على الاستثمار في البازارات التي تقيمها منظمات العمل الخيري المختارة للدراسة في السودان.

5. **بالنسبة للبُعد الاجتماعي**؛ لابد من تقديم برامج تنمية المهارات وبرامج التدريب التحويلي لمساعدتهم على العمل في بعض المشروعات الصغيرة، تقديم برامج التأهيل المهني، تنمية الوعي الثقافي بقيمة العمل والكسب الحلال، مع المساهمة في محو الأمية ومساعدة المستفيدين الأميين على إجادة القراءة والكتابة حتى يكتسبون الثقة في أنفسهم وبما يمكنهم من الالتحاق ببعض الأعمال التي تحسن من مستوى معيشتهم من خلال زيادة دخولهم وتنويع مصادرها. مع تقديم برامج الاستغلال أوقات الفراغ بما يعود بالنفع على المستفيدين، وفتح فصول تقوية للطلاب المتعثرين، ومعالجة ظاهرة التسرب الدراسي، حيث تمثل تلك الظاهرة نوع من الفاقد في الاستثمار التعليمي في المجتمع، والمساعدة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال مواجهة مشكلات المستفيدين من خدمات جمعيات البر الخيرية على مستوى مناطق المملكة وإشباع احتياجاتهم المتعددة.

6. **بالنسبة للبُعد التعليمي**؛ لابد من تنمية الوعي الثقافي بقيمة العمل والكسب الحلال، والمساهمة في محو الأمية، ومساعدة المستفيدين الأميين على إتقان القراءة والكتابة حتى يتمكنوا من ذلك اكتساب الثقة في أنفسهم والقدرة على الانخراط في بعض الأعمال التي تعمل على تحسين نوعية حياتهم. زيادة دخلهم وتنويع مصادرهم. كما يمكن عمل مبادرات لتحقيق أقصى استفادة من وقت الفراغ لصالح المستفيدين، وفتح فصول دعم للطلاب المتعثرين، ومعالجة قضية التسرب من المدارس، والتي تمثل نوعاً من إهدار استثمار المجتمع في التعليم، والمساعدة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال معالجة القضايا التي يواجهها المستفيدون من خدمات الجمعية الخيرية على المستوى الإقليمي في مصر وتلبية احتياجاتهم.

1. **بالنسبة للبُعد الصحي**؛ لابد من المساهمة في تنمية وعي المستفيدين بضرورة الوقاية من سوء التغذية، توفير الأجهزة الطبية للمرض ومتحدي الإعاقة من ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقات الحركية والسمعية والبصرية، وضرورة، وتوفير الأدوية الطبية للمرضي من المحتاجين وغير القادرين على توفيرها خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وارتفاع أسعار الدواء وعدم توفر أنواع عديدة من الأدوية تحت مظلة التأمين الصحي، مع ضرورة التوعية بأضرار المسكرات والمخدرات خاصة في ارتفاع مؤشرات ومعدلات الإدمان بين كافة الفئات وبصفة خاصة الشباب، والتي تضعف من قدراتهم وتؤثر سلباً على حالتهم الصحية وتضعف القوي البشرية في المجتمع السوداني بصفة عامة، مع ضرورة حرص منظمات العمل الخيري على تنمية الوعي بالمشكلات الصحية للمستفيدين.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد إسماعيل: "المرأة الأفريقية والدور المنوط بها السودان نموذجاً", (الخرطوم: دار الكتب السودانية، ط1، 2011).
2. إخلاص عبد الله وآخرون: "استراتيجية مكافحة الفقر عبر تنمية المجتمع النموذج تجربة مراكز المرأة والمجتمع بجامعة النيلين، ومجلس تنمية المجتمع بأكاديمية السودان للعلوم"، مجلة جامعة النيلين، (الخرطوم: المجلد (4) العدد (46)، 2014).
3. إسماعيل قيرة وآخرون: "العولمة والاقتصاد غير الرسمي"، (الجزائر: دار الهدي للطباعة، ط1، 2012).
4. حسن الياس محمد: "انفصال جنوب السودان وأثره على موارد السودان الطبيعية"، مجلة دراسات حوض النيل، (الخرطوم: العدد (17)، يوليو2015، الناشر عمادة البحوث جامعة النيلين).
5. دعاء عادل القاسمي: "المؤسسات الخيرية حكمها وضوابط القائمين عليها وحدود صلاحياتهم"، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: الجامعة الإسلامية، 2012).
6. رجاء وحيد: "البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية"، (الرياض: مكتبة الرشد، الرياض، 2000).
7. السر الشريف عبد الله: "ورشة عمل المرأة والفقر من منظور النوع، السياسات الاقتصادية للدولة في إطار محاربة الفقر"، (الخرطوم، 1998).
8. صابر محمد خلف: "المنظمات التطوعية ودورها في المجتمع المدني"، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2012).
9. صلاح الدين بدر حامد عبد الله: "دور المنظمات الطوعية الوطنية في درء الكوارث ومواجهة الأزمات في السودان: دراسة حالة ولاية الخرطوم–محلية شرق النيل"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (السودان: جامعة النيلين، 2018.
10. الطيب أحمد الأمين: "تحليل قياس لأثر متغيرات الاقتصاد الكلي على التجارة الخارجية في السودان"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الخرطوم، جامعة النيلين، 2016).
11. عبد المنعم عبد الله علي: "معوقات العمل التطوعي في السودان، دراسة تطبيقية على بعض المنظمات الوطنية العاملة بولاية الخرطوم"، رسالة ماجستير غير منشورة، (السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019)،.
12. عبد الونيس الرشيدي: "مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية"، (الأردن: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2017.
13. عثمان إبراهيم السيد: "الاقتصاد السوداني"، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط2، 1998).

14. عرفه محمد: "العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي"، مجلة التعاون، (القاهرة: العدد (53)، يونيو 2001).
15. د. فيصل محمد عبد الباري: "التنمية المستدامة في السودان، الواقع والتحديات"، مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث، (الخرطوم: المجلد (2) العدد (5)، 2021).
16. كمال الدين محمد عثمان: "الفقر الحضري"، رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم: جامعة النيلين، 2002).
17. لبنى العضايلة، "دور مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مواجهة الفقر في مدينة عمان"، بحث منشور، (عمان: جامعة البلقاء التطبيقية، 2018).
18. محمد إبراهيم مقداد: "دور الجمعيات الأهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة، دراسة حالة: جمعية الصلاح الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة (غزة: الجامعة الإسلامية، 2013).
19. محمد عبد العزيز عجيمية: "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ط2، 2011).
20. محمد عبد العزيز عجيمية: "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ط2، 2011).
21. محمد يوسف شراب: "منهجية البحث العلمي"، (الأردن: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2015).
22. مختار عثمان الصديق: "الفقر: نظرة تأصيلية لحال السودان وجهد الدولة في المعالجة"، رسالة ماجستير غير منشورة، (الخرطوم: جامعة النيلين، 2011).
23. مدحت محمد أبو النصر: "إدارة منظمات المجتمع المدني دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكن والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة"، (القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، ط1، 2007).
24. مروة بغدادي: "دور الدوافع والاتجاهات في نجاح العاملين بالعمل التطوعي"، مجلة كلية الآداب، (جامعة بني سويف، العدد (27)، 2013).
25. د. هويدا عدلي: "الفقر والسياسات العامة في مصر"، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2014).
26. يوسف فضل حسن: "دراسات في تاريخ السودان"، الجزء الأول، (السودان: جامعة النيلين، 2005).

الملاحق

قائمة استبيان

أعدت هذه الاستمارة للحصول على معلومات علمية تخدم موضوع هذه الدراسة **(دور العمل الخيري في الحد من مشكلة الفقر المتعدد الأبعاد "دراسة حالة جمهورية السودان منذ عام 2010").**

وعليه؛ نرجو كريم تفضلكم بالتعاون معنا لاستكمال في الإجابة على تلك الأسئلة. ولكن يجب التنويه إلى أن المعلومات الواردة بهذه الاستمارة سوف تُستخدم لاستكمال الدراسة الحالية فقط؛ ولن يتم استخدامها لأي غرض آخر.

إذ نشكر حسن تعاونكم...؛

الباحث

وائل عبد الله إبراهيم

سرحان

أولاً: البيانات الأساسية:

- اسم المنظمة:..... - الولاية:.....

- الاسم:..... - الوظيفة/نوع المساعدة:...../.....

ثانياً: أسئلة الاستبيان:

المحور الأول: مدى مساهمة العمل الخيري في تحقيق أبعاد التنمية للحد من الفقر المتعدد الأبعاد:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(أ) مساهمة العمل الخيري في تحقيق البُعد الاجتماعي لمستوى المعيشة للحد من الفقر المتعدد الأبعاد:						
.1	تسعى المنظمات على توفير الكهرباء للأسر التي لا تمتلك الكهرباء					
.2	تسعى المنظمات على تحسين الصرف الصحي طبقاً لأهداف التنمية					
.3	توفير مياه صالحة للشرب وآمنة للأسر التي لا تملك الوصول إليها					
.4	تحسين أرضيات سقف المسكن للأسر التي تملك أسقف هشة وضعيفة					

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.5	توفير وقود طهي للأسر بدلًا من استخدام بقايا المحاصيل أو الروث					
.6	توفير مسكن أوسع للأسر الأكثر عدداً والتي تفوق الأربع أفراد					
.7	توفير ملكية الأصول بامتلاك أجهزة الكترونية للوصول إلى المعلومات					
.8	تنمية الوعي الثقافي بقيمة العمل وفوائده					
.9	التوجيه والإرشاد لذوي المشكلات الاجتماعية					
.10	محاربة ظاهرة الهروب والتشرد لدى الأطفال والسعي لعودتهم إلى أسرهم					
(ب) مساهمة العمل الخيري في تحقيق البُعد الاقتصادي للحد من مشكلة الفقر المتعدد الأبعاد:						
.1	تسعى المنظمات لتحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة والأشد فقراً					
.2	تسهم المنظمات في إيجاد حلول للديون					
.3	تشجع المستفيدين على الاستقلال الاقتصادي					
.4	تدريب المستفيدين على الاستثمارات في البازارات التي تقيمها					
.5	تدعم المشاريع الصغيرة للأسر الفقيرة والأشد فقراً					
.6	تنمية الوعي لترشيد الاستهلاك					
.7	تساعد الأسرة على التخطيط لميزانيتها					
.8	التوعية بعدم الاعتماد على المساعدات الخارجية كمصدر أساسي للدخل					
.9	تشجيع المستفيدين على الادخار					
.10	السعي لإيجاد فرص عمل مناسبة للمستفيدين					
(ج) مساهمة العمل الخيري في تحقيق البُعد التعليمي للحد من مشكلة الفقر المتعدد الأبعاد:						
.1	سعي المنظمات لمحاربة ظاهرة التسرب الدراسي					
.2	سعي المنظمات في انتظام أطفال حتى سن إتمام الصف الثامن					
.3	زيادة التوعية للحد من انتشار ظاهرة محو الأمية					
.4	فتح فصول تقوية للطلاب المتعثرين					
.5	مساعدة المتعثرين في استكمال الدراسة الجامعية					
(د) مساهمة العمل الخيري في تحقيق البُعد الصحي للحد من مشكلة الفقر المتعدد الأبعاد:						

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	الوقاية عن طريق البرامج التوعوية					
.2	توفير الأدوية الطبية بالعديد من مراكز توزيع الأدوية					
.3	توفير الأجهزة الطبية اللازمة بالمستشفيات					
.4	التوعية بأضرار المسكرات والمخدرات					
.5	التوعية بأضرار الحمل المبكر أو تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية					
.6	الوقاية من سوء التغذية					

الباحث

وائل عبد الله إبراهيم

سرحان